

عن شئوت آخر أو ثبوت مباينة مفهوم على آخر فالقضية
المتكافئة بايقانها أو انتمتعها بالشرطية ومن هذا البرهان
ان الشرطية أيضا اما متصلة كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود حكم فيها بايقان وجود
النهار عن طريق الشمس واقع وكقولنا ليس
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم
فيها بايقان وجود الليل عن طريق الشمس غير واقع
واما الشرطية منفصلة كقولنا العدد اما زوج
واما فرد حكم فيها بايقان مباينة فردية العدد لزوجيته
واقعة وكقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا
او مقفلا بايقان مباينة بايقان مباينة الا
نق سامتت وبيان للذو جرية غير واقعة والبرهان
الاول من الجارية ليس موضوعا لانه وضع ليحل
عليه والثاني لا يجوز لانه على الاول والبرهان الاول
من الشرطية ان الشرطية كانت يسي مقدمات
لتقدمه في الذكر طبعها وان تاخر وضعها الثاني
فانما تعلق للذو وهو ما علم ان القضية جارية

بما ان الشرطية لا تكون مقدمات
للتقدمه في الذكر طبعها وان تاخر
وضعها الثاني فانما تعلق للذو
وهو ما علم ان القضية جارية

كانت او ان شرطية متصلة او منفصلة اما موجبة
انما كان الحكم فيها باليقان كقولنا في الجملة زيد كالت
واما البنية ان كانت بالاشتراك كقولنا زيد
ليس بكاتب وامثلة الشرطيات قد تنقسم
وكل واحدة منها الى اللوجوية واللبية اما
محصورة او محصورة او محصورة او محصورة
اما كلية او جزئية ففي القضايا مخصوصات والكلية
ومحصورات اربع وذلك لان الحكم في كل من اللوجوية
واللبية اما على موضوع متشخص او على الموضوع
واما على غيره فان وجد في كميته الافراد كلها كانت
او بعضها بذكر الشرط لان اللفظ العدل عليهم
محصورة والذو فمحملة واما في الشرطيات فان كان
فيها الحكم بالاتصال او الانفصال في زمان معين
فمحصورة والذو فمحملة والذو فمحملة والذو فمحملة
محصورة والذو فمحملة والذو فمحملة
والامثلة في خلاف فان قلت التفتيح
كقولنا في التفتيح ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او التفتيح
انما كان الحكم فيها باليقان كقولنا في الجملة زيد كالت

بما ان الشرطية لا تكون مقدمات
للتقدمه في الذكر طبعها وان تاخر
وضعها الثاني فانما تعلق للذو
وهو ما علم ان القضية جارية

Copyrighted material